العدد (1677) السنة السابعة - الأربعاء (16) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

من هناك

قمـــــة فـــــوق قمـــــة

كنا نتمنى – طالما أن الحديث الطاغي اليوم في العالم من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه هو عن ظاهرة الإحتباس الحراري وتداعياتها المناخية الخطرة على حياة البشر والحيوان والنبات – أن تبادر إحدى حكوماتنا الخليجية إلى نقل اجتماع واحد فقط من اجتماعاتها الكثيرة من القاعات المكيفة المريحة إلى خيمة منصوبة في مكان ما من صحاري الخليج الواسعة الجرداء، فتناقش جدول أعمالها وتتخذ قراراتها تحت أشعة الشمس اللاهبة ورياح الصحراء الحارقة، وذلك كخطوة تستهدف بها إشعار العالم بأنها معنية بالقضية المذكورة مثل اهتمام الآخرين بها أو ربما أكثر، خصوصا مع اقتراب موعد انعقاد قمة المناخ في العاصمة الدانماركية "كوبنهاغن" غير أن ظننا خاب وحلمنا تبدد كالعادة، وثبت أن بلداننا في الواقع غير معنية بهذا الأمر، بل تضعه في نهاية سلم أولوياتها على الرغم مما تعانيه من ندرة المياه وشح الأمطار وارتفاع معدلات درجة الحرارة صيفا، وتغير سرعة واتجاهات الرياح وكلها أمور لا جدال في أنها من تداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري.

عبدالله المدني

و هكذا لم نر اجتماعا حكوميا خليجيا يعقد فوق الرمال، أو خياما تنصب في العراء، أو طائرات هليوكبتر عسكرية تهبط و تقلع لنقل وزراء الحكومة، أو مسؤولين يتجنبون الرياح الصحراوية و ما تثيره من أتربة بلف كوفياتهم حول أفواههم.

وبطبيعة الحال، فقد نجد العذر لحكوماتنا التي يبدو أن قضايا مثل فلسطين و العراق و الملف النووي الإيراني و مشاغبات طهران عند الخواصر الجنوبية و الشمالية للمنطقة سرقت منها اهتماماتها بالملفات الأخرى، و بالتالي لم تتمكن من الإقدام على مبادرة شبيهة بتلك التي أقدمت عليها دولتان صغيرتان مساحة وسكانا و موارد، بل تعتبران ضمن أفقر دول العالم، فكانتا بمبادرتيهما تلك حديث وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المكتوبة مؤخرا، بل قوبل ما أقدمتا عليه بالاستحسان و الإشادة من دول العالم قاطبة.

فمن بعد قيام حكومة أرخبيل المالديف في السابع عشر من أكتوبر المنصرم بعقد اجتماع لها تحت أعماق مياه السواحل الشمالية للعاصمة "مالي"، برئاسة زعيم البلاد "محمد نشيد" و حضور ١٤ وزيرا من أصل ١٧ وزيرا (غاب اثنان بسبب مرضهما، وغاب الثالث بسبب تواجده في أوروبا في زيارة رسمية)، جلسوا جميعا حول طاولة على شكل حدوة حصان وهم يرتدون ملابس الغوص وأقنعة الغطس وكمامات الأوكسجين، وذلك من أجل توجيه أنظار العالم إلى ما تواجهه بلادهم السياحية الجميلة من مخاطر ارتفاع منسوب مياه البحر على وجودها وديمومتها (حذرت منظمات الأمم المتحدة المعنية في عام ٢٠٠٧ من احتمالات اختفاء جزر المالديف تحت سطح البحر بحلول عام ٢١٠٠ كنتيجة لارتفاع مستوى مياه البحر بنسبة ٧ – ٢٤ بوصة حتى ذلك التاريخ، خصوصا وأن ٨٠ بالمئة من جزر الأرخبيل توجد على ارتفاع قدم واحد فقط فوق سطح البحر).

من بعد تلك المبادرة التي استعد لها وزراء الحكومة المالديفية بالتدريب على الغطس على يد متخصصين قبل اجتماعهم المذكور بنحو شهرين، فيما عدا رئيس البلاد المعروف بهوايته للغوص، قامت حكومة النيبال بعمل مماثل تقريبا، فاختارت الرابع من ديسمبر الجاري موعدا لعقد اجتماع طارئ لها، واختارت منطقة "لوكلا" الواقعة في قمة إيفرست بجبال الهملايا ،على ارتفاع ٥٢٤٢ مترا عن سطح البحر، مكانا للاجتماع. وبطبيعة الحال فإن الزمان والمكان كان لهما دلالاتهما، حيث اختير تاريخ الاجتماع ليكون قريبا من موعد افتتاح اجتماعات قمة كوبنهاغن للمناخ المقرر لها أن تستمر ما بين ٧ – ١٨ من الشهر الجاري بحضور قادة كبار من أمثال الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" ورئيس الحكومة البريطانية "غوردون براون" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" و الرئيس الفرنسي "نيقولا ساركوزي" ورئيس وزراء الصين "وين جياباو" ورئيس الحكومة الهندية "مانموهان سينغ"، وذلك من أجل تحديد أهداف لكل دولة من الدول الغنية حول ما يجب أن تتبعه لتقليل انبعاثات الغازات السامة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وتحديد أهداف وإجراءات مماثلة للدول الفقيرة أيضا، مع جمع مليارات الدولارات والاتفاق على سبل وآليات إنفاقها على الإجراءات والخطوات المقترحة.

أما مكان الاجتماع فقد اختير، بحسب ما صدر عن رئيس الحكومة النيبالية " ماداف كومار"، بسبب أهميته الحيوية لأكثر من ١,٣ بليون نسمة من البشر في باكستان والهند والنيبال وبنغلاديش والصين من الذين يعتمدون عليه في الحصول على المياه. والجدير بالذكر في هذا السياق أن ذوبان الجليد في القمم الإفرستية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري أثر سلبا على منظومة مياه الأنهار في جنوب آسيا. كما أثر على أنماط هطول الأمطار، وهو ما أثر بدوره على حياة ومعيشة ثلث سكان نيبال البالغ تعدادهم ٢٨ مليونا، والذين يعتمدون في ري محاصيلهم على الأمطار حصريا.

وهكذا استضافت قمة إيفرست قمة للحكومة النيبالية، شارك فيها ٢٤ من أصل ٢٧ وزيرا (غياب ثلاثة وزراء كان بسبب تقدم بعضهم في العمر وبالتالي صعوبة انتقالهم إلى مكان الاجتماع، و تواجد البعض الآخر في خارج الوطن) حملتهم مروحيات الجيش إلى أعلى قمم العالم وهم يرتدون المعاطف والسراويل الصوفية الثقيلة ويعتمرون القبعات الدافئة المصنوعة من الفرو، ويضعون عل أفواههم الكمامات المرتبطة بأوعية الأوكسجين. هناك جلس الوزراء ورئيسهم البالغ من العمر ٥٩ عاما على مقاعد متواضعة خلف طاولات خشبية مغطاة بأقمشة تمثل لوني العلم الوطني الأحمر والأزرق (لم ينس المنظمون أن يضعوا خلف مقعد رئيس الحكومة لافتة كتب عليها "كابينت ميتنغ" أي اجتماع الحكومة).

وعلى مدى أكثر من نصف ساعة تقريبا، تداول المجتمعون، وهم يحتسون أكوابا من الشاي الساخن ويقاومون الرياح الجليدية الباردة، نصوص ما سمي بإعلان إيفرست المتضمن عشر نقاط، والمنتظر رفعه إلى قمة المناخ في كوبنهاغن كمقترحات من بلد عرف على الدوام بمناخه القارص بسبب موقعه الجغرافي، لكنه صار الآن بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري عرضة لمتغيرات مناخية على المدى البعيد (طبقا لدراسة أشرفت عليها جامعة أكسفورد البريطانية، ينتظر أن ترتفع درجة الحرارة في النيبال بمعدل درجتين بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب الظاهرة المذكورة).

من التوصيات التي تضمنها إعلان إيفرست:

العمل على زيادة نسبة الأراضي المحمية

تنمية قدرات المجتمعات والتجمعات البشرية على التأقلم مع المتغيرات المناخية

العمل يدا واحدة مع كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل تخفيف تداعيات وآثار ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أدنى درجة.

ضرورة تقديم الدعم الكامل للفكرة التي تقودها الدول مكتملة النمو حول تخصيص كل دولة لما نسبته ١,٥ بالمئة من ناتجها المحلي الكلي لتمويل عملية إصلاح المناخ.

ومثلما لم تقل الحكومة المالديفية بأن اجتماعها تحت سطح البحر هو من أجل وضع حلول لقضية الاحتباس الحراري، مكتفية بإصدار وثيقة تدعو فيها إلى ضرورة خفض نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون في الهواء بنسبة ٣٥٠ جزءاً لكل مليون (هذه هي النسبة التي قال علماء المناخ بأنها كافية لوقف المزيد من التدهور البيئي) وضرورة إعداد إتفاقية جديد حول البيئة لتخلف إتفاقية "كيوتو" لعام ١٩٩٧ والتي سينتهي مفعولها في عام ٢٠١٢ ، فإن حكومة كاتمندو التي تعرف حق المعرفة ضعف إمكانياتها وقلة مواردها وتواضع نفوذها، لم تزعم أنها ستطرح من فوق قمم الهملايا حلولا ناجعة للقضية المذكورة، بل فعلت ما فعلته من أجل لفت الأنظار فحسب إلى قضية مصيرية بالنسبة لها، واكتفت بتقديم التوصيات المشار إليها آنفا ضمن "إعلان إيفرست".

وحول مدى أهمية قمة المناخ في كوبنهاغن و نوعية القرارات التي ستصدر عنها، هناك وجهة نظر تشيد بالفكرة وتعتبرها تحركا غير مسبوق، لأنه لم يعرف من قبل أن تضافرت الجهود العلمية والدبلوماسية معا حيال أية مشكلة خطيرة. وجهة النظر هذه عبر عنها بدقة البروفسور "مايك هيولم" أستاذ علوم البيئة في جامعة "إيست أنغليا" النرويجية الذي أضاف: "أنه لمن الجيد أن يجتمع ممثلو ١٩٢ دولة ليضعوا الخطوط العريضة لإتفاقية دولية حول تغير المناخ، محورها وهدفها الرئيس هو رسم التوجهات المستقبلية الخاصة باستخدامات الطاقة و صور التنمية الاجتماعية وفق طريقة تمنع تغير المناخ بدرجة مئوية واحدة على الأقل".

غير أن البروفسور "هيولم" بدا في الوقت نفسه متشائما من إمكانية التوصل إلى الإتفاقية المطلوبة خلال أسبوعين، بل قال: "حتى لو افترضنا جدلا أن ذلك تحقق بطريقة ما، فما الذي يضمن قيام الجميع بتنفيذ بنود الإتفاقية بالشكل المطلوب؟ وما هو شكل العقاب الذي سيطبق بحق المخالفين؟ بل من سيطبق هذا العقاب إن وجد؟

ولعل أهم ما استطرد فيه العالم النرويجي هو أن عبارة "التغير المناخي" تعني أشياء مختلفة للدول والشعوب المختلفة وفقا لاهتماماتها المتباينة. فمثلا الهند تهتم بالدرجة الأولى باستخدام قضية تغير المناخ في الحصول على تقنيات وأموال إضافية لخدمة عملية نموها الاقتصادي. والصين تهتم بالقضية من زاوية الحيلولة دون المس بصناعاتها الرخيصة، وبالتالي تجارتها الخارجية المتنامية. بينما تتخذ البرازيل من القضية جسرا للحصول على مساعدات دولية معتبرة لأغراض حماية غاباتها الشاسعة، وهكذا!

اجتماع في القمة

تفكيك السلطة

الخطاب الثقافوي النسوي وشروط الحاكمية السياسية

علي حسن الفواز

لا يمكن التعاطي مع جوهر المشكلة التاريخية التي وضعت موضوعة المرأة في سياقها وأطرها كمفاهيم وإيديولوجيات، دون مقاربة الأسباب والموجبات التي أسهمت في صنع هذه العلاقة القهرية وصورها النمطية في التاريخ والتدوين، والتي تحتاج بالضرورة الى استقراء موضوعي يدرك إشكاليات معقدة على مستوى النظرة الاجتماعية والتاريخية، وعلى مستوى نظام الحاكمية السياسية التي أسهمت الى حد كبير في تشكيل الاسس الثقافية والاعرافية لهذه المشكلة، تلك التي كرست استلاب المرأة في العلاقات الاجتماعية والحقوق العامة، فضلا عن تكريسها أنماطاً من الثقافات الثانوية التي شرعنتها السلطات المحلية والعرفانية كتقاليد ووقائع يتم بموجبها تنظيم الأطر المرجعية لعلاقة المرأة في المجتمع والأسرة وفي تعاطيها مع الإشكالات الناشئة عن تعقد مفاهيم التعليم والحرية والحقوق وكل ما يتعلق بالجوانب الشرعية والتشريعية كالميراث والزواج والحقوق والعمل وغيرها...

لاشك ان الأوضاع الراهنة في عالمنا العربي والإسلامي وطبيعة التحولات المعقدة التي تجاوزت ما نتج عن المدارس التجديدية وبعض أفكار الحداثة أسهمت في تكريس ثقافات استلابية أعلت من شأن السلطة الحاكمية في فرض شروط وحدود النظام الاجتماعي وانحازت كثيرا الى النظرة الأصولية في تفسيرها وتأويلها للنصوص والمفاهيم العامة للحقوق، مثلما أسهمت أيضاً في تسويق هذه الشروط وبما يعزز خصائصها المفهومية في العلاقة العامة وفي العلاقة مع السلطة ومع القانون، حدّ فرض القمع والحرمان وكل ما يؤسس على ذلك من تشوهات قيمية وفكرية وجنسية فقدت إزاءها المرأة الكثير من حضورها ودورها في الفاعليات الاجتماعية والثقافية والسياسية...

ولعل الحديث عن دور فاعل وحقيقي للمرأة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقطع النظر عن الشكل القانوني لما هو متحقق، لا ينطلق من كشف الاطر السرية لثقافة المقموع والمسكوت عنه فقط باعتباره جزءا من اشكالوية الخطاب الثقافوي النسوي، بقدر ما يتطلب، وهذا شرط اساسي الى إعادة إنتاج مفهوم السلطة الحاكمية ذاتها قبل اي سلطة أخرى، لان هذه السلطة هي التي تحتكر أدوات القمع وتحتكر مرجعيات إصدار القوانين والتشريعات التي من شأنها ان تقيم الفروض والأحكام التي تشرعن الاستبداد الاجتماعي.

واحسب ان تفكيك هذه السلطة هو جوهر التغيير الحقيقي الذي يؤدي الى إشاعة مناخات البحث عن حلول اجتماعية وثقافية واقتصادية قابلة للتنفيذ، وبالتالي البحث عن حلول أكثر واقعية وأكثر إنسانية للكثير من الإشكالات العالقة والمعقدة والتي كرستها النظم السياسية وليس النص الديني، والذي تماهى مع ما كرسه الموروث القهري كعادات سلوكية وأعراف اجتماعية وأنماط ثقافية ارتبطت بجذر تاريخ النسوية، تلك التي أسست الكثير من فروضها وأحكامها خارج القراءة الحقيقية للنصوص الدينية التي تؤمن في جوهرها بقيم العدل والمساواة ومراعاة الحقوق الإنسانية الجنسانية والفكرية للجميع.

شرعنة هذه النظرة الجديدة لاتأتي طبعا من فراغ او طواعية وإنما تفترض أشكالا متقدمة من الحوار الثقافي وتعزيز القيم الجديدة في النضال الاجتماعي والثقافي والمهني باتجاه خلخلة الكثير من الثوابت المؤطرة بأحكام اجتماعية قاصرة من خلال الانفتاح على المشهد الاجتماعي الواسع والاستفادة من خبرات القوى السياسية التنويرية والفاعلة في سياقها الاجتماعي والفكري والمجتمعي، فضلا عن الانفتاح على الكثير من القوى الدينية المتنورة والواعية لمشروع الدولة ومشروع المجتمع، والتي تؤمن الى حد كبير بقيم حرية الإنسان وحقوقه التي أقرتها الشرائع والقوانين الوضعية، فضلا عن العمل الواسع والمبرمج على تعزيز اي اتجاه للتنمية الاجتماعية ودعم دور الثقافة المدنية، بعيدا عن أية (فنطازيا) تفترضها بعض الطروحات الراديكالية والتي لا تنجز شيئا ولا تؤسس موقفا فاعلا، بل انها تضع قضية المرأة كنوع من (البروبانكدا) وفي إطار تجاذبات وصراعات تكون فيها المرأة هي الحلقة الأضعف والأكثر استلابا.

وإزاء ذلك فان السعي الى إنضاج العوامل السياسية داخل المجتمع وتوسيع دوائر الأفق الثقافي في مدياته الإعلامية والفكرية والتعليمية وتعميق ما هو فاعل داخل بيئتها النافذة عبر الإسهام في كل أشكال النضال الديمقراطي مهما كان نوعه وإنضاجها ثقافيا بالشكل الذي يسهم في ديمومتها وفي العمل الدؤوب على تغيير ما يمكن تغييره من الاتجاهات العامة للرأي والسلوك والمعايير التي تتحكم عادة بالكثير من عوامل إنتاج السلطة، أي السعي الجاد والموضوعي والمتوازن لخلق بيئة تطبيعية تخف فيها الجذوات الصراعية والسعي لجعلها مرجعا حيويا في الحراك الاجتماعي وفي قراءة السياقات القانونية للحقوق العامة ووضعها في مجرى التنفيذ ومنها حقوق المرأة ، واجد ان إنضاج هذه العوامل وتعميق معانيها في إطار علاقات اجتماعية قابلة للحوار داخل النسيج الاجتماعي والثقافي سيوسع نطاق الفعل الثقافي واتجاهاته وأحكامه وتوقعاته كما يقول علماء الاجتماع ، وبالتالي توسيع مديات تسويقه،أي توسيع المدى المؤثر للخطاب الثقافي الذي يستقرأ في الكثير من محاوره اشكالات الاضطهاد الجنسي والاجتماعي للمرأة وضرورة العمل على اعادة انتاج الصيغ القانونية كجزء من بناء الدولة الجديدة او كجزء من آليات الإصلاح المؤسسي والديقراطي الذي بدأت تفرضه شروط عالمية لها مصالحها واعتباراتها، واجد ان استثمار هذه الظروف رغم صعود موجة المدّ (السسيو اصولي) ذات المرجعيات الإرهابية التي تتبنى العنف والتكفير سيعطي فرصة حقيقية باتجاه اعادة تأهيل الكثير من الآليات والقوانين بما فيها القوانين الخاصة بالحقوق الاجتماعية والأخرى الخاصة بالأحوال الشخصية الحامية لمواطنة المرأة وكيانها داخل العائلة وداخل مؤسسة الزواج وفي إطار العلاقات العامة، وأجد ان هذه التغيرات على محدوديتها في ظل مجتمعات أبوية هو انجاز مهم تعززه تحولات كونية نابذة لكل أشكال العنف والإرهاب والتطرف، ان كان في ميدان الصراع السياسي والعسكري او في ميادين الصراعات التقليدية بين الاتجاهات المتضادة في نظرتها للمجتمع والعلاقات العامة ودور المرأة في صناعة المجتمعات والدول الحديثة والحقوق في دساتير هذه الدول، اذ ان اتساع حجم هذا الصراع قد يكون من ابرز العوامل الموضوعية الدافعة لحراك ثقافي واجتماعي يقرن حرية المرأة وحقوقها بشرعية النظام الاجتماعي، فضلا عن طبيعة ما يمكن ان يتركه من تداعيات على النظام الدولي الذي تشرعن برامجه وقوانينه نبذ العنف والتفرقة على أساس الجنس، والعمل على أن تضع جميع الدول والمجتمعات نصب أعينها إنتاج شروط وقوانين وعلاقات تكفل حقوق الناس من القهر والإقصاء وإلزام الدول الموقعة عليها كاتفاقيات إطارية بتنفيذ ما ورد فيها.

وطبعا هذا لا يحدث بين ليلة وضحاها وإنما هو قرين بشروط موضوعية ترتبط باتساع المستوى الثقافي/ الحضاري وشروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتساع قاعدة التعليم بكل حلقاته،وشيوع ظواهر الأمان السياسي الكافل لشروط توافر مناخات التنمية وتهيئة عواملها ومحركاتها وقواها الفاعلة في البيئة الاجتماعية والثقافية.

ان البحث عن عالم خال من الظلم الاجتماعي هو محض يوتوبيا، لكن ذلك لا يعني التخلي عن حقائق النضال الإنساني من اجل حياة تتعزز فيها شروط الحياة الصالحة للعيش والرفاهية والسكنى والتمتع بالجمال وتوظيف القدرات لصياغة عالم أكثر بهاء.

تمييز جنسي

وزارة التربية بين (مدارس الذكور والاناث) وتغيير المناهج التربوية

حسن شعبان

تشكل وزارة التربية في غالبية دول العالم وزارة حيادية ومهنية وذات صفة وطنية ذلك لأن دورها لا يقل عن دور القضاء والقوات المسلحة و يتضمن بناء جيل جديد يعمل بحب الوطن وبمبدأ المواطنة والهوية العراقية بعيداً عن أي تأثير ديني أو طائفي أو عرقي أو حزبي. وبدون هذه المعايير الدولية لا يمكن أن تتبنى سياسة تعليمية وطنية تتصدى للجيل الجديد في بداياته التكوينية وهي من وجهة نظري أخطر وأصعب المراحل .

النظام السابق عمد إلى أن يفرض على السياسة التعليمية سلطة الفرد الواحد والحزب الواحد وراحت المناهج التربوية تسير في فلك هذه السياسة. وبالمناسبة فإن كل هذا لم ينفع النظام حين دقت ساعة الصفر وراحت أجهزته تهوي كالهشيم ومنها هذه السياسة التربوية العقيمة وكان المتلقون الطلبة يعانون من تدخل (خطب القائد) وكلماته في مناهجهم بل زادتهم عناداً ضد هذا الفعل للسلطة وتلقوها بمزيد من الازدراء والتهكم .

وقد استبشر الطلبة وأولياء الامور بنهاية النظام السابق وآلياته وإجراءاته التعسفية بعد أن لاقى التربويون والطلبة مزيداً من القمع والاستبداد جراء هذا الاضطهاد الفكري والابتعاد عن المهنية في السياسة التربوية وقد توقعوا أن الخيارات العلمية والتكنولوجية في السياسة التربوية ستأخذ طريقها نحو العمل التربوي .

وبكل أسف ومرارة وجراء الاختيارات الطائفية والمحاصصة لكبار المسؤولين وصغارهم حال ذلك بل أدى إلى المزيد من القمع الفكري وسيطرة الاتجاه الأحادي في ذلك؛ لكن ما يثير الدهشة والاستغراب أن أجد أمامي قراراً من وزارة التربية تفرض فيه أن تكون بعض مدارس الابتدائية ذكورية والأخرى نسوية مضافاً إلى أن يكون التربويون فيها من ذات الجنس في بعض مناطق الرصافة دون الإشارة إلى أسباب موجبة .

تصفحت الأمر وتصورت أنه دعابة أو نكتة ذلك لأنه لا يمكن أن يُعقل ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين أن نرجع إلى الوراء إلى قرون ماضية في أن تكون هذه المدارس أحادية وليست مختلطة خاصة وأن المتلقين فيها من الطلبة الذين لا تتجاوز أعمارهم ما بين (٦ – ١٢) سنة وأعتقد أن مبررات هؤلاء القابضين على سلطة التعليم تتعلق بالجنس وقد تكون مخالفات جنسية قد وقعت .

فلاسفة وعلماء من كل الديانات والمذاهب شهدوا وأقروا بأهمية المدارس المختلطة لهذه الشريحة ذلك لأن العلم مطالب فيها أن يقول لهم شيئاً عن الجنس وأن تكون ثقافة القبول بالآخر واحترام الجنس الآخر والاطلاع التدريجي على الجنس بالاتجاه الصحيح مهمة ضرورية لتثقيف الجيل الجديد وانضباطه وليس بالقرارات القسرية والتعسفية باتجاه فصل المدارس، أما حدوث بعض التصرفات الخاطئة فهذا أمر قد يحدث داخل المدارس المختلطة وخارجها والمهم أن تتوفر ثقافة الجنس داخل هذه المدارس لصالح الجنسين .

وإذا كان هذا الأمر يتعلق بمدارس ابتدائية فكيف بها المتوسطة والاعدادية في المناطق الريفية التي يتشارك فيها الطلبة والطالبات دون تصادم وماذا سيحدث عند الانتقال إلى مرحلة الجامعة؟!!

إذا كانت الخطوة الأولى في رحلة الفصل هذه قد تصل إلى أعلى مراحل التدريس فهذا يتطلب مدارس وكليات منفصلة تصور عمق هذه المأساة وهدر المال العام وإيقافاً للتطور المجتمعي وانتهاكاً لحقوق الانسان خاصة فيما يخص المساواة بين الرجل والمرأة.. علامات تعجب واستفهام لا تتوقف؟!

أيمكن أن يكون هذا هو حلم العراقيين في التغيير والتجديد؟!

وبعراق لا مكان فيه لسلطة الفرد الواحد والحزب الواحد؟! وماذا لو أن الأمر تطلب فصلاً لتواجد النساء مع الرجال في دوائر الدولة وتكون مراجعات الرجال فيها في غير مراجعات النساء!

هذا في الجانب الاسلامي وقد يكون من حق الأديان والقوميات المطالبة بأماكن جديدة وخاصة!

التخلف والعودة إلى ما قبل الزمن (الساقط) مسألة فيها نظر وتحتاج من كل العراقيين إلى وقفة جادة.

هؤلاء الذين يقفون وراء هذه القرارات محتمين (بورقة التوت) سوف يكشرون عن أنيابهم فيما بعد ليحولوا العراق إلى دولة دينية لا تخدم الدين ولا تتفق مع جوهره ومبادئ السماء والإنسانية وإنما تخدم مصالحهم وأهدافهم في السيطرة والنفوذ .

وزارة التربية مطالبة بإعادة النظر في هذا القرار غير القانوني وغير الدستوري ولو أن هناك محكمة دستورية حقيقية لأبطلت هذا القرار الذي يتقاطع كلياً مع أهم مادة فيه وذلك أنه يتعارض مع مبادئ الاسلام ومبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان .

المجتمع المدني وخاصة منظمات المرأة وحقوق الانسان والأحزاب السياسية والاسلامية مطالبة بالتصدي لهذا القرار الجائر والعمل على إسقاطه بكل الطرق الدستورية والقانونية .

نساء العراق خضن في بدايات القرن العشرين صراعاً مريراً بين التخلف والتقدم، بين دعاة الاسلام المزيفين ودعاته الحقيقيين المتنورين أدى إلى انتصار المرأة في شتى الميادين وأثبتت جدارة في المساواة مع الرجل مطالبة في هذا الوقت الصعب بتأكيد هذه الجدارة والصمود في وجه التيارات المتخلفة الجديدة ذلك لأن هذا القرار سوف تكون له آثاره العميقة في حرية المرأة وقدراتها ولابد من أن يقف الرجال الحقيقيون المشبعون باحترام المرأة وحماية حقوقها المشروعة إلى جانبها في هذه المعركة المقدسة .

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net